مؤتمر رابطة الشباب

نشرنا فى العدد الماضى النصف الأول من هذه القرارات ويسرنا أن ننشر تتمتها فى هذا العدد .

قرارات يوم المشخصات القومية

لانستطيع وقد أصبح فينا رأى يميل بالأمة الى الانقطاع عن القديم والتنكر لكل ما فيه من عادات وتقاليد وأخلاق ، والأخذ بكل مايزينه الجديد من أخطاء ومساوئ ، إلا أن نلتمس السلامة من خطرهذا الرأى بالوقوف موقفا لايتعارض مع موجبات التقدم ، بل يدفع اليها ، على منهج مستقل ، يمكن أن نصل فيها بين الافراط والتفريط الى الحد الوسط النافع .

ولنا بعد ذلك عند الكتاب والمفكرين أمل ، هم أول من يملك القدرة على تحقيقه ، ذلك هو الوفاء لمجد الماضى بإظهار محاسنه ، والحث على التطبع بهذه المحاسن واتخاذها طريقا لكل جديد ، حتى لا تذوب مشخصاتنا وينقطع نسبنا القومى ، ونصبح بلا تاريخ نفخر به أو نرجع اليه كلما دعا داعى المجد والعزة .

فى الأدب :

(ا) ليس من الميسور أن نجد فى الأدب الفصيح ما يمكن أن نتعرف به شؤون الحياة الاجتماعية فى مصر وصورها فى أوائل العصر الحديث وأواسطه ، بحيث نتمثلها كأننا نراها ، ولكننا نجد ذلك ميسورا فى المروى من أدب العامة ، وهذا الأدب يكاد يفنى مع حفاظه إلى جانب طغيان الجديد عليه . ولهذا يرى المؤتمر العناية بجمع مايستطاع جمعه من آثار الأدب العامى فى العصر الحديث ، ودراسة هذه الآثار للوقوف على ماتفرق فى جوانبها من العادات والشمائل التى قام بها الكيان الاجتماعى على أسسه الأصيلة .

(ب) يرى المؤتمر أن الأدب الفصيح لم يتجه حتى الآن وجهة قومية خاصة ، سواء أكان أدب ثقافة علمية أم أدب ثقافة فنية . فهذا الأدب لايزال أشتاتا فى مظاهره واتجاهاته وآثاره . ولعل من أسباب ذلك اختلاف موارد التعليم ، وتعدد مناهل التثقيف ، ووجه العيب فى هذا أننا نأخذ من العلوم والفنون ماناخذ ، ثم نحاكيه كما هو ، فيبقى فينا غريب الوجه والروح والعاطفة ، إذ كنا لا نصبغه بصبغة نستمليها من بيئتنا وملابساتنا واحوالنا ومالنا من طابع مستقل فى التفكير والتصوير ، حتى يمكن أن يقال إن هذا مذهب مصرى فى تلك القضية من قضايا الفن ، وإن هذا المنحى هو منحى المصرى فى تسجيل الإحساس وتناول الظواهر الفكرية .

(ج) يرى المؤتمر أن توافر المشخصات القوميـة فى الأدب المصرى لايراد به قطع الصلات بينه وبين الأدب العربى فى مجتمع الناطقين بالضاد ، بل إنه ليدعو الى أن تكون الفكرة العربية والوحدة العربية مشخصا من المشخصات القومية التى يعبر بها فكر الأديب المصرى مادامت هذه المشخصات تستمد حياتها من وشائج الدين واللغة والتاريخ .

فى الموسيقى :

أولا — يطالب المؤتمر بأن تكون سياسة البلاد فى توجيه الموسيقى العربية موافقة لما سبق أن أقره مؤتمر الموسيقى العربيـة الذى عقد بالقاهرة فى سـنة ١٩٣٢ والذى يتلخص فى المعارضة فى كل تقليد أعمى للموسيقى الغربية وهو وان كان يوصى باجتناب كل ما من شأنه تعطيل ترقية الموسيقى العربية ترقية حرة من جميع الوجوه، يحتم أن يكون تعليم الموسيقيين المصريين جاريا على حسب تقاليد الموسيقى العربية .

ثانيا — إن عجز موسـيقانا فى الوقت الحاضر عن تأدية مهمتها غير راجع إلى قصور فى أصولها أو نقص فى عناصرها ، إنمـا هو قصور أهلها عن الإلمـام بأسرارها ولذلك فان المؤتمر يناشد وزارة المعارف العمل على نشر الثقافة الموسيقية الصحيحة وتعميمها فى المدارس لتضمن للشعب ثقافة موسيقية قومية وأن تعنى بمعاهد الموسيقى وترعاها ماديا وأدبيا بمـا يكفل لها تحقيق أغراضها .

ثالثا — يناشد المؤتمر جميع المعنيين بالموسيقى والقائمين على شؤونها الوفاء بما فى عنقهم للوطن والفن بالعمل جاهدين على إنهاض الموسيقى القومية نهضة شريفة تصونها عن التبذل وتسمو بها عن أن تكون عالة على غيرها من الموسيقات .

رابعا — يرى المؤتمر ضرورة التدقيق فى مراقبة الاذاعات الموسيقية ومراقبة الأفلام الغنائية كى يضمن السمو بها وجعلها أداة لاصلاح الأخلاق وتقوية الروح الوطنية فى البلاد وتهذيبها وجعلها مصورة لنواحى الحياة الاجتماعية المصرية مطهرة من المفاسد واثارة الشهوات الدنيئة ، وذلك لمـا للغناء والموسيقى من الأثر البعيد المدى فى تنقية الذوق وتقوية الخلق وإثارة الشعور بالواجب .

فى العمارة :

يرى المؤتمر ضرورة العمـل على أن يتجه طراز العمارة فى مصر اتجاها يحمل طابع مصر فى نهضتها الحـاضرة ومجدها القديم ويكون عنوانا لهما جميعـا مع البساطة والملاءمة

مع جو مصر وحاجاتها وحالتها الاجتماعية ، وأن يوضع حد لهذه الفوضى فى طرز العمارة مما تتكرت به مصر لكل غريب وقريب .

فى الأزياء :

وكذلك يرى المؤتمر أن يكون لأهل البلاد زى يتلاءم مع حالة البلاد وجوها ويشيع فى النفوس الاعتزاز بالقومية المصرية فإن للأزياء أثرا فى النفوس لا يدانيه أى أثر . فهذه الفوضى فى الأزياء تظهر مصر بمظهر الانقسام والتفاوت وتبعدها عن مظهر الوحدة والتجانس .

والمظهر القومى لأمة من الأمم يقوم فيما يقوم على الاهتمام بناحية الملابس التاريخية والعسكرية منها بوجه خاص والظهور بالملابس التاريخية فى بعض المناسبات التاريخية الكبرى ... فهى تعيد إلى الأذهان ذكريات المجد القديمة ومواقف النضال القوية .

وفى عيد القاهرة الألفى تعرض فرصة طيبة لإذكاء الشعور القومى. فتذكرنا مهرجاناته، القاهرة فى أحقاب تاريخها المجيد .

فى العادات :

يرى المؤتمر أن من بين العادات المصرية ما هو حسن جدير أن يحتفظ به ويحرص عليه ، وأن فيما تنقله إلينا حضارة الغرب ظواهر خلقية يجب أن تكون موضع تمحيص ورقابة قبل أن تصطنع اصطناعا أساسه التشبه والاستهواء ،دون مراعاة لخصائص البيئة الاجتماعية. فيجب ألا نسلخ من عاداتنا لأنها عادات مصرية كانت قائمة أثناء تأخر مصر المدنى والاجتماعى ، وتتخذ عادات أجنبية لأنها قائمة فى أمم معروفة بالتقدم فى وسائل المدنية ومظاهر الاجتماع . بل نعمل على تمحيص القديم من عاداتنا ، والجديد من عادات الأمم المتحضرة معا ، فنبقى من القديم ما ليس سببا فى التأخر ومانعا من النهوض. ونقبل من الجديد ما يفيدنا فى إصلاح شؤوننا وتعزيز مساعينا فى سبيل الرقى ، وبذلك يكون لنا طابع خاص فى العادات يقوم به كياننا القومى .

قرارات يوم الأسرة :

يرى المؤتمر أن الأسرة لم تنل من عناية المشرع والمجتمع ما يتيح لها أن تؤدى على خير وجه مهمتها الكبرى فى تنشئة الشعب ورفع مستواه ، وأنها كعامل اقتصادى أو اجتماعى أو تربيبى ، لا تستطيع بحالتها الراهنة أن تحقق أغراض الإصلاح الاجتماعى فى هذه النواحى

وأن الأمر يقتضى توافر الجهود من قبل الحكومة والجماعات لسدّ هذا النقص، وقد انتهى المؤتمر بصدد هذه الأدواء وأسبابها ووسائل علاجها إلى الأمور الآتية :

(١) أن الأسرات المصرية لا تحسن القيام بتوجيه أبنائها إلى الوجهة التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم، وأن تخبطها فى هذه الناحية كان من أهم العوامل فى اضطراب الحياة الاقتصادية للأسرة ، وضعف الإنتاج العام ، والنفور من الأعمال ، وقلة النبوغ ، والتأخر فى ميدان الاختراع العلمى والمهنى، وخير علاج لذلك أن تأخذ الدولة على عاتقها القيام بأعباء هذه الوظيفة فتنشئ مكاتب للتوجيه إلى مختلف معاهد التعليم ، ومكاتب أخرى للتوجيه إلى مختلف المهن والصناعات ، وتقيم لآراء هـذه المكاتب وزنا كبيرا ولو أدّى ذلك إلى الحدّ من سلطة الآباء وأولياء الأمور .

(٢) أن الإسراف الذى يسود كثيرا من أسرات الطبقتين المتوسطة والراقيـة يؤدّى إلى شر النتائج فى الاقتصاد العائلى والقومى ، وأن أسباب هـذا الإسراف يرجع أهمها إلى حب الظهور ، وضعف روح التوفير وملكة الادخار ، وضعف الثقافة الاقتصادية للمرأة ، وأن خير علاج لذلك هو محاولة القضاء على هذه الأسباب الثلاثة باتخاذ الوسائل من طريق التعليم والإرشاد والدعاية للشفاء من هذه الأدواء ،ولتزويد البنات بثقافة كاملة من الناحيتين الاقتصادية والمنزلية .

(٣) أن محاولة التحلل من قيود الميراث الشرعى بالالتجاء إلى النزول عن الثروة لبعض الورثة وحرمان بعضهم ، أو بالالتجاء إلى طريقـة الوقف الأهلى ، يؤدّى إلى فساد كبير فى الاقتصاد العائلى والقومى وينسبب اختـــلال التوازن فى توزيع الثروة فى الأسرة الواحدة وفى المجتمع المصرى ، ويحدث من أسباب الشقاق والعداوة ما يهدم كيان الأسرة . ولذا ينبغى أن يتخذ أولو الأمر والمصلحون جميع الوسائل الممكنة لمحاربة هذه المحاولات ولإلغاء الوقف الأهلى أو تعديله فى صورة تحقق منـافعه . وتحول دون مضاره فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) أن ضآلة الدخل فى معظم الأسرات المصرية يؤدى الى ضعف القدرة الاستهلاكية ويعوق نشاط الأمة الانتاجى ؛ ويساعد على انتشار المرض وكثرة الجرائم واضطراب الأمن والثورات الاجتماعية ويتهدد نظم الدولة ،وأن أسباب هذا العامل يرجع أهمها الى نمو عدد السكان نموا مطردا بدون أن تصاحبه زيادة متناسبة فى موارد الثروة ، والى عوامل أخرى مختلفة أدت الى اختلال التوازن فى توزيع الثروة ، ووهن القواعد التى تقدر على أساسها الأعمال وتقاس الأجور . وأن خير علاج لذلك هو محاولة القضاء على هذه الأسباب بتنمية موارد الثروة الزراعية والصناعية وتزويد الزراع والصناع بما يزيد من حذقهم ومهارتهم

وقدرتهم على استغلال بيئتهم، وفرض ضرائب قوية تصاعدية على رءوس الأموال والتركات الكبيرة ، وتخصيص المتحصل من هذه الضرائب للترفية على الأسرات الفقيرة، والعمل على محو الفروق الكبيرة بين مرتبات الموظفين ، ووضع تشريع للأجور يكفل للعامل الزراعى والصناعى دخلا عادلا يتكافأ مع جهوده وانتاجه ، ويضمن له ولأسرته حياة انسانية محترمة.

(٥) أن اعتماد طبقة من أفراد الأمة على موارد ثرواتهم الكبيرة بدون أن يساهموا فى العمل على زيادة الانتاج من شأنه أن يزيد فى تكاليف المعيشة ، ويعرض هذه الثروات للنقص المطرد فى مواردها وفى أعيانها ، ويتطلب الأمر اتخاذ الوسائل لحفز هؤلاء على المساهمة فى زيادة الانتاج العام .

(٦) أن تعطل المتخرجين فى معاهد التعليم ينذر بشرور مستطيرة فى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وأن أهم أسبابه ضعف المتخرجين فى النواحى العملية والتطبيقية، وذلك يعوقهم عن مزاولة الأعمال الحرة ، ويضطرهم الى التزاحم على الوظائف الحكومية الضيقة . ولعلاج ذلك تجب العناية بتكملة نقصهم فى النواحى السابقة كما يجب إفساح المجال أمامهم فى الشركات والمؤسسات الحرة ومساعدتهم بسن تشريع يمكنهم من العمل فى هذه المؤسسات، وتقديم المعونة المادية لهم اذا اقتضى الحال ليقوموا ببعض مشروعات اقتصادية وزراعية مما تحتاج اليه البلاد .

(٧) أن ما تعانيه الأسر الفقيرة الكثيرة العدد يتطلب من الحكومة والهيئات تخفيف الضرائب عنها ، وتقديم المعونة المادية لها .

(٨) أن مشكلة تفكك الأسرة المصرية لم توجه إلى دراستها عناية كافية ، ولذلك ينبغى العناية بدراسة أسباب الانحلال العائلى ، وأن تقوم بهذه الدراسة هيئات اخصائية تتقصى وجوه هذا النقص ، وتشير بوسائل العلاج، وأن تكون نتائج هذه الدراسات نبراسا للحكومة والهيئات القائمة على الاصلاح فى تقصى الأدواء وكشف أسبابها ووسائل علاجها .

ويحسن أن يبدأ بإنشاء مراكز اجتماعية فى بعض الأحياء تقوم بهذه الدراسات على سبيل التجربة وتوفير المتخصصين لهذه الدراسة، ثم تعمم تدريجيا بقدر ما تسمح به الحالة المالية.

(٩) أن العلاقة التى تربط الأسرات بالمجتمع العام وظيفة واهية، وأن شعور الأسرات بواجبها الاجتماعى شعور ضعيف ، ولذلك ينبغى أن تتخذ لجميع الوسائل الممكنة كالدعاية ، واعداد المرأة ، لتقوية روح الشعور بالواجب الاجتماعى فى الأسرات ، ولتوثيق الصلة بينها وبين الأمة ، حتى تصبح خلية حية صالحة فى جسم المجتمع .

(١٠) يجب اتخاذ الوسائل الفعالة لتنظيم الإحسان ، وتوفير الموارد الكافية له وتوجيهه الوجهات الصالحة ، وتنسيق أعمال البر ، بما يكفل تعميم نفعها فى مختلف نواحى الاصلاح الاجتماعى ، وأن يخصص من موارد البر ما يكفل مساعدة الأسرة ودراسة مشكلاتها .

(١١) أن الأسرة لا تقوم بمهمتها التربيية على نحو مثمر وأنهـا لهذا السبب لا تعاون المجتمع والمدرسة على اعداد الشباب ، وأنه يجب لاصلاح هذا النقص أن تعد المرأة بالتربية المدرسية وغيرها اعدادا صحيحا يمكنها من الاضطلاع بهذه المهمة ، وأن تتخذ الحكومة والهيئات جميع الوسائل الممكنة لارشادها فى هـذه النواحى . وقد تكون الاذاعة والمجلات والنشرات الدورية والمحاضرات العامة ، من خير الوسائل لتحقيق هذا الارشاد .

(١٢) إن المرأة قد أخذت فى بعض الطبقات تنزل ميدان العمل ، ولا سيما فى الطبقات الفقيرة ، وذلك يحول دون القيام بواجبها باعتبارها أما ، فتجب العناية بانشاء دور لكفالة الأطفال ، تعنى برعايتهم ، وتعوض عليهم بعض ما يفقدونه بسبب انصراف الأم إلى العمل .

(١٣) أن من أسباب شقاء الأسرة المصرية إطلاق حرية الطلاق وتعدد الزوجات دون تقييدهما بما يستبقيهما رخصة لمواجهة ضرورة طارئة ، أو حاجة اجتماعية ، ويحرمهما حيث يمليهما العبث الفارغ والمتعة ، دون نظر إلى ما يجلبانه من البؤس وتصدع كيان الأسرة وإشاعة البغضاء بين أفرادها .

ومما يزيد من وجوب العناية بهذه الناحية أن تعدد الزوجات لا يزال منتشرا بين الطبقات الفقيرة فى المدن والريف ، وأن من نتائجه نمو عددها نموا غير متناسب مع مواردها ، مما يزيد من بؤسها وخطرها على المجتمع ، وإخراج جيل ضعيف لا خير فيه .

(١٤) أن الحكومة لم تتخذ للآن قرارا عمليا حاسما للقضاء على الدعارة الرسمية ، ومكافحة الدعارة السرية ، لترد الناس إلى حياة الأسرة الطاهرة الشريفة المثمرة وتقيهم ويلات الأمراض السرية الفتاكة ، وتحميهم من شرور الانحلال الأخلاقى وآثاره الخبيثة فى جسم الاسرة والمجتمع .

(١٥) يرى المؤتمر أن كثيرا من الآباء والأمهات يزجون بأولادهم إلى حياة التشرد بما تنعدم معه الولاية البارة ، وأن الأمر يقتضى وضع تشريع يسلب الآباء الولاية والأمهات الحضانة فى حالات كهذه . على أن تتخذ الوسائل — فى الوقت نفسه — لايجاد مؤسسات ترعى الأطفال الذين سلبت الولاية من أهليهم ، لتتولى توجيههم إلى حياة الانتاج والشرف .

(١٦) وأنه من الواجب حماية الشبيبة الناشئة من شرور الملاهى وما اليها وهم فى سن مبكرة ، وذلك بتحريم دخولهم دور الملاهى الضارة ، أو ارتيادهم الحانات ، أو أندية القمار ... وما إلى ذلك . كما يجب فى الوقت نفسه تحديد عمل هذه الدور بما يخفف شرها ، ويقلل ضررها .